الأنباء
الجمعة 18 يوليو 2014

واشنطن: سلوك طهران الإيجابي في المفاوضات كان «مفاجئاً»
وإيران والقوى الكبرى تبحثان شروط تمديد محادثاتهما النووية

وزير الخارجية الايراني جواد ظريف خلال مؤتمر صحافي في ڤيينا امس الاول (رويترز)

عواصم ـ وكالات: اعتبر الرئيس الاميركي باراك اوباما ان المفاوضات مع ايران حول برنامجها النووي انتجت «آفاقا ذات مصداقية»، لافتا الى انه يدرس تمديدها الى ما بعد انتهاء المهلة في 20 يوليو الجاري لبلوغ اتفاق نهائي.
وقال اوباما في مداخلة في البيت الابيض امس الاول ان «فريقنا سيواصل محادثاته مع ايران وشركائنا في الوقت الذي سنحدد فيه ما اذا كنا نحتاج الى فترة زمنية اضافية لتمديد المفاوضات».
واشار الى ان ايران أوفت بالتزاماتها خلال الأشهر الستة الماضية لكن لاتزال توجد فجوات كبيرة يجب معالجتها. واوضح انه على تواصل مع نواب في الكونغرس وخصوصا ان بعض هؤلاء يبدي ترددا كبيرا حيال فكرة التوصل الى اتفاق مع ايران، وذلك في وقت تتواصل فيه المفاوضات في ڤيينا بين طهران ومجموعة «خمسة زائد واحد». واضاف اوباما «من الواضح اننا احرزنا تقدما فعليا في مجالات عدة وان امامنا آفاقا ذات مصداقية. ولكن، وفيما تقترب المهلة النهائية التي نص عليها الاتفاق المرحلي، لايزال هناك خلافات بين المجتمع الدولي وايران. لايزال هناك عمل ينبغي القيام به».
ومن جهته، ادلى المتحدث باسم البيت الابيض جوش ايرنست بتصريحات بدت وكأنها تمهد الطريق للتمديد، وقال «من الواضح ان حصيلتهم (الايرانيون) خلال الاشهر الستة الاخيرة ايجابية في شكل يثير الدهشة وكثيرون يشاطرون هذا الاعتقاد. جرت مشاورات مشروعة والتزام بناء بين ايران ومجموعة خمسة زائد واحد». وذكر بان «كثيرين ابدوا رغم ذلك شكوكا كبيرة قبل ستة اشهر» حين تم توقيع الاتفاق المرحلي، لكنه نفى الأنباء التي أثيرت مؤخرا حول وجود اتفاق بين كافة الأطراف بشأن تمديد المفاوضات لـ 6 أشهر أخرى.
وتابع ايرنست قائلا «أعتقد أن بعض الأشخاص يقرون بأن إيران أبلت بلاء إيجابيا بشكل مفاجئ خلال مفاوضاتها مع المجموعة الدولية خلال الأشهر الستة الماضية»، موضحا في الوقت ذاته أنه مازالت هناك خلافات فكرية بين الطرفين.
وأوضح المسؤول الأميركي، أن الرئيس أوباما، ووزير الخارجية كيري عقدا، امس، لقاء حول الطريق الذي سيتم تعقبه فيما بعد بشأن المفاوضات.
وفي ڤيينا، اوضح عضو في الوفد الايراني رفض كشف هويته لوكالة الانباء الايرانية الرسمية (ارنا) ان المفاوضات «سيتم تمديدها لبضعة اشهر، هي الفترة للعمل على ملامح اتفاق نهائي»، موضحا ان فكرة تمديد المفاوضات لم تحظ بموافقة بعد.
وقال ديبلوماسيون غربيون إن إيران والقوى العالمية الست تعمل على وضع اللمسات النهائية لشروط مد محتمل للمفاوضات بشأن البرنامج النووي الايراني لما بعد مهلة 20 يوليو الجاري وقد يصدر اعلان في موعد لا يتجاوز اليوم. وقال مسؤولون من الجانبين إنه يبدو أن المحادثات لن تسفر عن انفراجة بحلول الموعد النهائي الذي حدده الطرفان بعد فشل اسبوعين من الجهود لتجاوز اختلافات في المواقف بشأن اتفاق يهدف لانهاء النزاع الذي بدأ قبل عقد. واشار العديد من الديبلوماسيين القريبين من المفاوضات في ڤيينا الى انهم يتوقعون استئنافها في سبتمبر المقبل.
وصرح ديبلوماسي غربي لرويترز «نأمل في ان نكون قد انتهينا قبل 20 الجاري وان ننتهي (من التمديد) قبل مطلع الاسبوع».
واضاف «الايام القليلة القادمة ستكون للاتفاق على شروط المد» وقال ديبلوماسي اخر ان القرار مازال غير نهائي، موضحا ان «الفكرة هي الحفاظ على الوضع القائم. نفس الشروط كما هو الحال الآن». لكنه أضاف انه «لم يتقرر شيء بعد وسيكون ذلك موضع مناقشات».
وقال ديبلوماسيون إن خطاب الزعيم الأعلى للثورة الايرانية علي خامنئي الأسبوع الماضي حد من قدرة الوفد الايراني في المحادثات على تقديم تنازلات مما اضطر ظريف الى العودة الى طهران ليحاول الحصول على تأييد لمزيد من المرونة.

جامعة الأزهر تمنح الدكتوراه الفخرية لخادم الحرمين الشريفين

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز

القاهرة ـ أ.ش.أ: منحت جامعة الأزهر الدكتوراه الفخرية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تقديرا لجهوده المخلصة لخدمة الإسلام والمسلمين ولمواقفه الوطنية والشجاعة مع مصر وشعبها.
وقال رئيس جامعة الأزهر د.أسامة العبد عقب اجتماع مجلس الجامعة أمس الأول «إن المجلس فوضه بصفته الشخصية بالتوجه إلى المملكة العربية السعودية لتسليم الدكتوراه الفخرية لخادم الحرمين الشريفين خلال الأيام القليلة المقبلة».
وأضاف ان مجلس جامعة الأزهر قرر منح الدكتوراه لخادم الحرمين الشريفين لمواقفه الشجاعة مع مصر ولما قدمه لدعم القضايا الإسلامية وللمسلمين في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

محلب: الحكومة تدعم الاقتصاد الحر

القاهرة ـ وكالات: أكد رئيس مجلس الوزراء المصري م.إبراهيم محلب أن القوانين الاقتصادية الأخيرة ستصحح مناخ الأعمال والاستثمار، وستعيد الثقة في الاقتصاد المصري، مشددا على أن الحكومة تدعم الاقتصاد الحر وأن القطاع الخاص سيكون له دور رئيسي في المشروعات العملاقة التي ستنفذها مصر كمشروع تنمية منطقة قناة السويس، وبما يؤسس لانطلاقة اقتصادية كبرى خلال الفترة المقبلة.
وقال محلب ـ خلال اجتماع مجلس الوزراء اول من امس ـ إن لجنة تسوية منازعات الاستثمار تعمل على تسوية المنازعات بالطرق الودية بدلا من التحكيم مع الحفاظ على حقوق الدولة والأموال العامة، حيث ترغب الدولة في توجيه رسالة جادة لتحفيز الاستثمار في جميع المجالات والتصالح مع المستثمرين الجادين وفقا لأحكام القانون. وأشار الى أن الإصلاح الاقتصادي والتشريعي يضع مصر على الطريق الصحيح للانتعاش الاقتصادي ويهيئ المناخ الاستثماري الايجابي.
وقال ان الحكومة ناقشت أيضا عددا من الملفات الخاصة بالاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية، لافتا إلى أن جزءا من خطة الحكومة سيمول من مشروع «تحيا مصر».
وبين محلب ان الحكومة ناقشت مشروع إنشاء عاصمة ادارية جديدة وحديثة والتي سيتم فيها نقل الوزرات بدلا من تواجدها بوسط العاصمة، مشيرا الى أن القاهرة ستستمر كما هي دون تخمة الوزارات، وستقام مقار جديدة للوزارات في طريق مصر السويس واراضيها تابعة لهيئة المجتمعات العمرانية.
واوضح رئيس الوزراء المصري ان الحكومة ناقشت خلال اجتماعها الاسبوعي مشروعات خاصة بالشباب، فضلا عن مشروعات انشاء 3200 كيلومتر من الطرق من خطة الرئيس عبد الفتاح السيسي بامكانيات جيدة تشمل المرحلة الاولى منها 1120 كم ستنفذ خلال عام. ولفت الى إنه تمت ايضا مناقشة مشروعات المترو وانفاق ببورسعيد واستطلاح الاراضي كمرحلة أولى «مليون فدان» من أصل أربعة ملايين فدان سيتم استصلاحها.
من جهته، أكد وزير المالية هاني قدري أن الاصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها مصر حاليا تأتي بنتائج ايجابية في رفع التوقعات بشأن نمو الاقتصاد المصري في الدوائر المالية العالمية. على صعيد آخر، اطلقت مجموعة من القيادات الشعبية مبادرة تحت مسمى «هنقدر» لإعادة بناء وتنمية مصر في جميع المجالات والاستفادة من ارتفاع الروح المعنوية ومعدلات الثقة لدى المصريين بالداخل والخارج لتوفير حياة أفضل لدى الأجيال القادمة تقوم على العدالة الاجتماعية والحد من نسب الفقر وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطن المصري والتي حددتها ثورتا 25 يناير و30 يونيو.

الصين: دول «بريكس» قوة دولية صاعدة

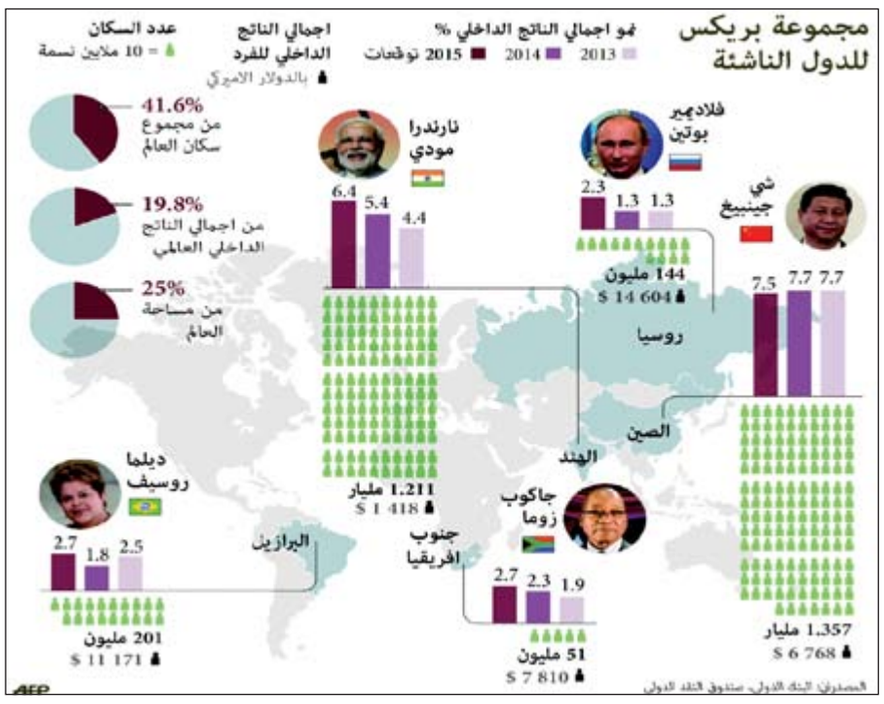

عواصم ـ وكالات: قال الرئيس الصيني شي جينبينغ إن دول تكتل «بريكس» تمثل قوة دولية صاعدة. ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) عن الرئيس شي قوله في ختام قمة بريكس بالبرازيل «يجب أن نضغط معا من أجل إقامة نظام دولي أكثر عدالة ويتبنى اتجاهات أكثر عقلانية»، داعيا دول بريكس إلى مزيد من التعاون مع دول أميركا الجنوبية.
ووقع قادة دول مجموعة «بريكس» التي تضم البرازيل وروسيا والهند في ختام قمتهم بالبرازيل أمس الأول، على وثيقة لإنشاء بنك للتنمية برأسمال 100 مليار دولار، وبناء احتياطات مالية تبلغ قيمتها 100 مليار دولار أخرى لمواجهة التقلبات المالية، وذلك لمواجهة تأثير مؤسسات الإقراض الغربية، وهيمنة الدولار الأميركي، وذلك في القمة السادسة التي احتضنتها البرازيل.
ويضم تكتل أكبر 5 اقتصادات صاعدة في العالم وهي الصين والهند والبرازيل روسيا وجنوب افريقيا. ويتكون اسم التكتل «بريكس» من الحروف الأولى من أسماء الدول الخمس الأعضاء باللغة الإنجليزية. وقالت كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، إن طاقم عمل الصندوق مستعد للعمل مع فريق عمل دول مجموعة بريكس المسؤول عن صندوق الاحتياطيات المالية الجديد، وذلك بهدف تعزيز التعاون بين جميع أطراف شبكة الأمان الدولية، سعيا للحفاظ على الاستقرار المالي على مستوى العالم. واضافت لاغارد في رسالة وجهتها إلى رئيسة البرازيل ديلما روسيف «ان صندوق النقد الدولي لديه علاقة قوية مع جميع الدول الأعضاء في بريكس، وهم أعضاء رئيسيون في الصندوق. ونتطلع إلى تقوية التعاون مستقبلا».

جمعية الشعب التعاونية
AISHA AS CO-OP SOCIETY

تعلن جمعية الشعب التعاونية
عن حاجتها إلى وظيفة

مدير عام

الشروط :
1- أن يكون كويتي الجنسية.
2- أن يكون متفرغاً للعمل بالجمعية.
3- أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي.
4- أن تكون لديه خبرة في مجال التعاون.
5- تقديم الطلبات بإدارة الجمعية خلال الدوام الرسمي لمدة أسبوع من تاريخه.

تحليل إخباري

تمديد المفاوضات النووية بين إيران والغرب: ماذا يعني ذلك؟ ولماذا تم تجاوز سقف 20 يوليو؟

بيروت: رغم جسامة الأحداث في المنطقة المتنقلة من مكان الى آخر المتقدمة بخطى متسارعة ووتيرة تصاعدية من العراق وسورية الى ليبيا واليمن الى غزة أخيرا، يظل الملف النووي الإيراني هو المتقدم على كل ملفات وأزمات المنطقة، وتظل المفاوضات الجارية بين إيران والغرب، وتحديدا بين طهران وواشنطن، هي الحدث الأبرز والأهم على الأقل في الحسابات الأميركية، بدليل أن وزير الخارجية جون كيري قطع كل برامجه ومكث ثلاثة أيام في ڤيينا محاولا دفع الاتفاق النهائي لإبرامه قبل 20 يوليو وتذليل ما تبقى من عقبات وفجوات.
«20 يوليو» هو السقف الزمني الذي حدده الاتفاق المؤقت المبرم في نوفمبر الماضي للتوصل الى اتفاق نهائي. وجرت طيلة الأشهر السبعة الماضية مفاوضات ومحاولات لإنجاز هذا الاتفاق، وحصل تطور في شكل الحوار ومساره، إذ بعدما كان لأشهر مموها بمفاوضات متعددة الأطراف بين إيران ومجموعة (5 + 1)، انكشف أخيرا حوار ثنائي مباشر أميركي ـ إيراني في جنيف، لتدخل المفاوضات في المرحلة النهائية والمنعطف الأخير الحاسم وتقف أمام ثلاث نهايات وتوقعات:
الأول: أن يحدث انهيار في المفاوضات وأن تفشل عملية التوصل الى اتفاق نهائي وتعود الأمور الى نقطة الصفر والى المربع الأول، مربع العقوبات والضغوط الدولية على إيران. وهذا الاحتمال لم يحدث ومستبعد لأن إيران والولايات المتحدة لديهما مصلحة وإرادة سياسية في الوصول الى اتفاق وإكمال هذه الفرصة الجدية السانحة التي يصعب أن تتكرر مع أي رئيس أميركي غير أوباما ورئيس إيراني غير روحاني.
الثاني: أن يتم إبرام اتفاق نهائي استنادا الى تقاطع موضوعي في المصالح الاستراتيجية بين إيران الراغبة في الخروج من نفق العقوبات الاقتصادية وأميركا الراغبة في الخروج من نفق الحروب والمغامرات العسكرية في إطار استراتيجية انكفاء عن مجمل الشرق الأوسط. ولكن التقدم الحاصل لم يكن كافيا لحسم الاتفاق النهائي وإسدال الستارة على المفاوضات المعقدة والشائكة.
الثالث: أن يتم تمديد المفاوضات لأشهر مقبلة تنتهي في نوفمبر المقبل في حال تأكد أن المفاوضات في حاجة الى مهلة إضافية لا أن يكون التمديد من أجل التمديد وكسب الوقت.
وهذا الاحتمال أو الخيار هو الذي اعتمد من قبل الأميركيين بناء على طلب إيراني على أن تبدأ جولة حاسمة من المفاوضات بعد انتهاء العطلة الصيفية ابتداء من سبتمبر المقبل وتمتد لفترة وجيزة وتنتهي قبل أن تداهمها الانتخابات الأميركية النصفية التي يدخل فيها أوباما مرحلة الحسابات الانتخابية وتشتد الضغوط الداخلية عليه.
لم يتم تحديد السبب المباشر للإخفاق الحاصل في الوصول الى اتفاق نهائي: فالإيرانيون يتحدثون عن خلافات داخل الدول الخمس الكبرى بدليل غياب روسيا والصين عن جولة المفاوضات الأخيرة في جنيف. ولكن كثير من المراقبين يتحدثون عن عاملين مؤثرين: الأول يتعلق بضغوط داخلية يواجهها الرئيس الإيراني حسن روحاني من التيار المحافظ المتشدد، ويواجهها أيضا الرئيس الأميركي باراك أوباما من الكونغرس والتيار المتعاطف مع إسرائيل التي تضغط لنسف أي اتفاق سيئ، والثاني يتعلق بالتطورات المستجدة في المنطقة، خصوصا في العراق، التي أدت الى خلط الأوراق وإعادة ترتيب الأولويات وأقامت ربطا بين الاتفاق النووي وأزمات المنطقة التي لإيران دور محوري فيها.

واشنطن تؤكد رغبتها في بدء برنامج تدريب المعارضة السورية بسرعة

واشنطن ـ أحمد عبدالله

فيما تواصل الأجهزة الأميركية استكشاف الطرق الممكنة لدعم القوى المناوئة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق «داعش» في سورية، فإنها تواصل التمسك بموقفها المعلن من أنها لن تنسق بأي حال من الأحوال مع نظام الرئيس بشار الأسد، وأنها ستسعى الى التعجيل ببدء برنامج التدريب والتسليح لقوى المعارضة المناوئة لداعش وأي رصد له والرئيس باراك أوباما اعتمد ماليا مبلغ 500 مليون دولار.
وكان المسؤول السابق في وزارة الخارجية فريدريك هوف قد قال في ندوة عامة عقدها مركز «آتلانتيك كاونسل» ان المبلغ المعتمد لن يصرف قبل نهاية العام في أفضل تقدير فيما قدر له باحثون آخرون ان يصرف بحلول الصيف المقبل. وذلك بسبب تضارب الآراء في الكونغرس والانتخابات النصفية التي تشغل الأعضاء حتى نوفمبر المقبل. ومن المتوقع ان يتولى الكونغرس الجديد أعماله بصفة رسمية في يناير. وبالنظر الى الآراء المتباينة في المجلس التشريعي بشأن دعم المعارضة السورية فإن من المستبعد ان يصل المجلس الى قرار سريع بهذا الشأن. وعلقت الخارجية الأميركية على تصريحات هوف ببقولها انه مواطن عادي وليس مسؤولا. وقالت جين بساكي الناطقة بلسان الوزارة «تقديرات السيد هوف تتعلق برؤيته الشخصية. ومن جهتنا فإن الرئيس قد اصدر القرار ونحن نأمل ان تتم عملية صرف الاعتماد في اسرع وقت ممكن». غير ان الآراء تتفق على ان هناك بعض التحفظات على المبادرة الرئاسية لاسيما من البنتاغون.
وقال مايكل دوران الباحث في معهد بروكينغز ان تلك التحفظات يمكن بالفعل ان تؤخر المساعدات المقترحة للمعارضة وأضاف: «لا أرى سبيلا لصرفها قبل الصيف المقبل وأعتقد ان الإدارة قدمتها للكونغرس لكي تقول للمجلس التشريعي تحمل أنت مسؤولية اتخاذ القرار بدلا من انتقادنا بسببه». وهاجمت بساكي الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأسد أمس الأول قائلة ان الانتخابات الرئاسية في سورية لم تكسب الرئيس السوري أي شرعية. وأن الشرعية فقدت بسبب أعمال النظام خلال السنوات الـ 3 المنصرمة. إلا ان الآراء التي تقال حول إمكانية العمل مع النظام تتخذ الآن مسارا مختلفا هو مسار التنسيق بين قوات تابعة للنظام وقوات تابعة لفرق المعارضة المعادية لداعش طالما ان ذلك يتم على المستويات المحلية فحسب.